



معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2026/02/07

تاريخ القبول: 2026/03/08

Printed ISSN: 2352-989X

Online ISSN: 2602-6856

أثر تطبيق القوانين في حماية حقوق الناجين من الكوارث دراسة تحليلية
للإطار التشريعي*The Impact of Law Enforcement on Protecting the
Rights of Disaster Survivors: An Analytical Study of
the Legislative Framework*

دانه فالخ رشيد السلمي

جامعة الملك عبد العزيز (المملكة العربية السعودية) danah.ff11@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق القوانين في حماية حقوق الناجين من الكوارث، من خلال دراسة الإطار التشريعي الوطني والدولي وبيان مدى فاعليته في ضمان الحقوق الأساسية وتحقيق التوازن بين متطلبات الأمن وحقوق الإنسان. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن عبر تحليل النصوص القانونية والوثائق الدولية. وأظهرت النتائج أن فعالية الحماية القانونية ترتبط بحسن تطبيق التشريعات وكفاءة التنسيق المؤسسي، مع توجه حديث نحو الوقاية الاستباقية وإدماج حماية الناجين ضمن سياسات التنمية المستدامة. وخلصت الدراسة إلى ضرورة تحديث القوانين وتفعيل آليات التأمين والتعويض لتعزيز العدالة الاجتماعية وحماية الكرامة الإنسانية.

الكلمات المفتاحية: الكوارث؛ حقوق الناجين؛ الإطار التشريعي؛ التعويض؛ المسؤولية القانونية؛ إدارة الكوارث؛ حقوق الإنسان؛ التنمية المستدامة.

ABSTRACT

This study aims to analyze the impact of law enforcement on protecting the rights of disaster survivors by examining the national and international legislative frameworks and assessing their effectiveness in ensuring fundamental rights and balancing public security with human rights considerations. The study adopts a comparative analytical approach based on the analysis of legal texts and international documents.

The findings indicate that effective legal protection depends mainly on proper implementation of legislation and efficient institutional coordination. Moreover, recent legislative trends emphasize preventive approaches and the integration of survivors' protection into sustainable development policies. The study concludes that strengthening survivors' rights requires continuous legal reform and the activation of insurance and compensation mechanisms to promote social justice and human dignity.

Keywords: Disasters; Survivors' Rights; Legislative Framework; Compensation; Legal Responsibility; Disaster Management; Human Rights; Sustainable Development.

آثر تطبيق القوانين في حماية حقوق الناجين من الكوارث دراسة تحليلية للإطار التشريعي دانه فالح رشيد السلمي

أصبحت الكوارث الطبيعية والبشرية من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، لما تخلّفه من آثار جسيمة على الأرواح والممتلكات والبنى الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي فرض على الدول إعادة النظر في أطرها التشريعية والتنظيمية لضمان حماية حقوق المتضررين والناجين من هذه الكوارث. وقد بيّنت الدراسات القانونية الحديثة أن فعالية الاستجابة للكوارث لا تتوقف فقط على الجوانب الفنية والإغاثية، وإنما تعتمد بدرجة كبيرة على وجود منظومة قانونية متكاملة تكفل حقوق الإنسان، وتضمن التعويض، والرعاية، وإعادة الإدماج الاجتماعي للناجين (أسيخ & بن هلال، 2025، ص. 991-992).

وقد أكدت الأدبيات القانونية الدولية أن فعالية إدارة الكوارث لا تتحقق فقط من خلال الجوانب الفنية والإغاثية، وإنما تعتمد بصورة جوهرية على وجود إطار قانوني واضح يحدد مسؤوليات الدولة، وينظم آليات التعويض، ويوفر الحماية القانونية للمتضررين والناجين. وفي هذا السياق، بيّن عدد من الباحثين أن النظم القانونية تؤدي دورًا محوريًا في إدارة حالات الطوارئ والكوارث، من خلال سنّ تشريعات استباقية، وتحديد آليات التدخل، وضمان احترام حقوق الإنسان أثناء وبعد الكارثة (Alexander, 2016).

كما أظهرت الدراسات المقارنة أن غياب أو ضعف التشريعات الخاصة بالكوارث يؤدي إلى فجوات قانونية خطيرة، تنعكس سلبًا على حقوق الناجين، خاصة الفئات الأكثر هشاشة، مثل الأطفال، وكبار السن، وذوي الإعاقة. وقد شددت بعض البحوث على ضرورة إدماج حماية هذه الفئات ضمن صلب التشريعات الوطنية الخاصة بالكوارث، وعدم الاكتفاء بالمعالجات العامة أو المؤقتة (Carpenter, 2018).

وعلى الصعيد الدولي، برز اتجاه متنامٍ نحو تقنين قواعد قانونية خاصة بحماية الأشخاص في حالات الكوارث، حيث اضطلعت International Law Commission بدور بارز في إعداد مشروعات مواد تُعد مرجعًا دوليًا مهمًا لتنظيم التزامات الدول تجاه المتضررين، مع التأكيد على مبادئ الإنسانية، وعدم التمييز، والتعاون الدولي (International Law Commission, 2016). كما تم الربط بين حماية حقوق الناجين وبين مسؤولية الدولة القانونية، حتى في الحالات التي لا يمكن فيها إسناد الضرر إلى خطأ مباشر.

ومن ناحية أخرى، برز البعد الوقائي كأحد المرتكزات الأساسية في التشريعات الحديثة، حيث أكدت الوثائق الدولية، وفي مقدمتها إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث، الصادر عن United Nations Office for Disaster Risk Reduction، على ضرورة الانتقال من منطق إدارة الكارثة بعد وقوعها إلى منطق الحد من المخاطر والاستعداد المسبق، مع دمج حماية حقوق الإنسان ضمن سياسات الوقاية والتنمية المستدامة (UNDRR, 2015).

كما شددت تقارير (Rights Office of the United Nations High Commissioner for Human) على أن حقوق الإنسان يجب أن تشكل الإطار الحاكم لجميع مراحل إدارة الكوارث، بما في ذلك التخطيط، والاستجابة، والتعافي، وأن حماية حقوق الناجين تمثل التزامًا قانونيًا وأخلاقيًا على عاتق الدول (OHCHR, 2018).

وفي الإطار ذاته، أكدت الأدبيات القانونية أن التعويض عن أضرار الكوارث يُعد أحد أبرز مظاهر حماية حقوق الناجين، حيث يشكل وسيلة لإعادة التوازن الاجتماعي والاقتصادي، ويعكس التزام الدولة بمبدأ العدالة الاجتماعية. وقد تناولت دراسات متخصصة مسألة آليات التعويض والمسؤولية المدنية للدولة، مشيرة إلى أهمية تطوير نظم قانونية ومالية قادرة على الاستجابة السريعة والعدالة لاحتياجات المتضررين (McLean & McMillan, 2017؛ Faure & Hartlief, 2003).

حيث شهدت بعض التشريعات العربية تطورًا ملحوظًا، كما هو الحال في التجربة الجزائرية من خلال إصدار قانون الوقاية من أخطار الكوارث لسنة 2024، والذي مثّل نقلة نوعية في الانتقال من منطق التدخل اللاحق إلى منطق الوقاية الاستباقية والحد

آثر تطبيق القوانين في حماية حقوق الناجين من الكوارث دراسة تحليلية للإطار التشريعي دانه فالح رشيد السلمي

من المخاطر، مع ربط حماية المتضررين بمبادئ التنمية المستدامة وحقوق الأجيال الحالية والمستقبلية. (أسيخ & بن هلال، 2025، ص. 993-995).

ومن جانب آخر، أكدت الدراسات المقارنة أن حماية حقوق الناجين من الكوارث تفرض على الدولة التزامًا قانونيًا بالتعويض، يستند إلى أسس دستورية ومبادئ التضامن الاجتماعي، خاصة في حالات الكوارث العامة التي يتعذر فيها إسناد الضرر إلى فاعل محدد. وقد أوضح العنزي أن التزام الدولة بالتعويض عن أضرار الكوارث لا يُعد تفضلاً، بل واجباً قانونياً يرتبط بحماية الحق في الحياة والكرامة الإنسانية، كما تجلّى ذلك بوضوح خلال جائحة فيروس كورونا المستجد. (العنزي، 2021، ص. 140-145).

كما بيّنت دراسات أخرى أن النظام القانوني للتأمين عن الكوارث يُعد أحد الآليات الجوهرية لحماية المتضررين، حيث يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، شريطة أن يكون مندمجاً ضمن سياسة تشريعية واضحة متكاملة فيها قواعد القانون الإداري والمدني (عبد اللطيف، 2004، ص. 125-130).

وانطلاقاً مما سبق، تتضح الأهمية العلمية والعملية لدراسة أثر تطبيق القوانين في حماية حقوق الناجين من الكوارث، من خلال تحليل الإطار التشريعي المنظم لهذه الحماية، وبيان مدى فاعليته في ضمان الحقوق الأساسية، وتحقيق التوازن بين متطلبات الأمن العام واعتبارات حقوق الإنسان، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته في ضوء الخبرات القانونية الدولية المقارنة.

2. الجزء الرئيسي:

1.2 الإطار النظري (Theoretical Framework):

يُعد الإطار النظري الأساس العلمي الذي يستند إليه البحث في تفسير الظواهر القانونية محل الدراسة، إذ يساهم في تحديد المفاهيم الأساسية، وبيان الاتجاهات الفقهية والتشريعية المرتبطة بحماية حقوق الناجين من الكوارث، وتحليل دور القوانين في الحد من آثارها وضمان حقوق المتضررين.

1.1.2. مفهوم الكوارث وأنواعها في الفكر القانوني:

تُعرّف الكوارث بأنها أحداث فجائية أو تدريجية، طبيعية أو بشرية المنشأ، يترتب عليها أضرار جسيمة تفوق قدرة المجتمع أو الدولة على المواجهة بالإمكانات العادية، مما يستدعي تدخلاً استثنائياً تشريعياً ومؤسسياً. وتشمل الكوارث الطبيعية الزلازل، والفيضانات، والأعاصير، والحرائق، والأوبئة، في حين تشمل الكوارث البشرية الحروب، والحوادث الصناعية الكبرى، والأزمات الصحية واسعة النطاق (العنزي، 2021، ص. 140-142).

وقد أكد الفقه القانوني أن خطورة الكوارث لا تكمن فقط في حجم الخسائر، بل في ما تفرضه من تحديات قانونية تتعلق بحماية الحق في الحياة، والسلامة الجسدية، والكرامة الإنسانية، وهو ما يستوجب وجود إطار تشريعي خاص يختلف عن القواعد القانونية التقليدية (العناني، 2006، ص. 12-15).

وقد أكدت الدراسات القانونية المقارنة أن غياب تعريف قانوني دقيق للكوارث يؤدي إلى ارتباك تشريعي وتفاوت في تطبيق الحماية القانونية، مما ينعكس سلباً على حقوق الناجين، ويحد من فعالية الاستجابة القانونية. (Alexander, 2016) ومن ثم، برزت الحاجة إلى تقنين مفهوم الكارثة ضمن التشريعات الوطنية والدولية بوصفه مدخلاً أساسياً لحماية الحقوق.

2.1.2. مفهوم حقوق الناجين من الكوارث وأساسها القانوني:

يقصد بحقوق الناجين من الكوارث مجموعة الحقوق القانونية التي يتمتع بها الأفراد المتضررون، سواء تعلقت بالحماية الفورية، أو المساعدة الإنسانية، أو التعويض عن الأضرار، أو إعادة التأهيل والاندماج الاجتماعي. وتستند هذه الحقوق إلى مبادئ دستورية راسخة، في مقدمتها حماية حقوق الإنسان، ومبدأ التضامن الاجتماعي، وتحمل الدولة مسؤوليتها في الظروف الاستثنائية (صفصاف، 2021، ص. 100-103)

ويرى جانب من الفقه أن الدولة تُعد الضامن الأخير لحقوق الناجين، حتى في غياب الخطأ المباشر من جانبها، استناداً إلى فكرة "المسؤولية الاجتماعية للدولة" التي تتجاوز المفهوم التقليدي للمسؤولية التقصيرية (العنزي، 2021، ص. 150-153) وقد شددت تقارير Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights على أن حقوق الإنسان يجب أن تشكل الإطار الحاكم لجميع مراحل إدارة الكوارث، وأن حماية الناجين ليست مجرد التزام أخلاقي، بل واجب قانوني دولي يترتب على الدول احترامه وتنفيذه. (OHCHR, 2018)

3.1.2. الإطار التشريعي الوطني لحماية حقوق الناجين من الكوارث:

شهدت التشريعات الوطنية تطوراً ملحوظاً في مجال الوقاية من الكوارث وحماية المتضررين، حيث اتجه المشرع في بعض الدول إلى سن قوانين خاصة تنظم مراحل ما قبل الكارثة وأثناءها وبعدها. ويُعد القانون الجزائري للوقاية من أخطار الكوارث لسنة 2024 نموذجاً متقدماً، إذ ربط بين الوقاية من الكوارث وحماية حقوق المتضررين من جهة، ومتطلبات التنمية المستدامة من جهة أخرى (أسيخ & بن هلال، 2025، ص. 993-996).

وقد بيّنت الدراسات أن إدراج حقوق الناجين ضمن النصوص التشريعية، مثل الحق في التعويض، والرعاية الصحية، والسكن المؤقت، والمساعدة الاجتماعية، يعكس تحولاً من سياسة رد الفعل إلى سياسة الحماية الاستباقية (أسيخ & بن هلال، 2025، ص. 998-1000) كما أن من الضرورة إدماج حماية الفئات الهشة ضمن صلب التشريعات الخاصة بالكوارث، وليس الاكتفاء بإشارات عامة أو تدابير مؤقتة، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتحقيق العدالة والمساواة في الحماية القانونية (Carpenter, 2018).

4.1.2. دور التأمين في حماية حقوق الناجين من الكوارث:

يُعد نظام التأمين أحد الآليات القانونية والاقتصادية المهمة في تخفيف آثار الكوارث وضمان حقوق المتضررين، حيث يساهم في تعويض الأضرار المادية وتقليل العبء المالي على الدولة. وقد أوضح عبد اللطيف أن التأمين ضد الكوارث الطبيعية يمثل امتداداً لوظيفة الدولة في تحقيق الأمن الاجتماعي، شريطة خضوعه لإشراف قانوني يضمن العدالة والإنصاف (عبد اللطيف، 2004، ص. 126-130)

كما أكدت دراسات حديثة أن تفعيل قطاع التأمين في إطار المسؤولية الاجتماعية يعزز من قدرة المجتمعات على التعافي السريع بعد الكوارث، ويساهم في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للناجين (سالم & بلهاسمي، 2025، ص. 110-115)

5.1.2. الإطار الدولي لحماية حقوق الناجين من الكوارث:

على الصعيد الدولي، تطور الاهتمام بحماية حقوق الناجين من الكوارث في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حيث أكدت الاتفاقيات الدولية على التزام الدول بتقديم المساعدات الإنسانية وضمان كرامة المتضررين دون تمييز (الطشاني & مسعود، 2025، ص. 34-38)

كما أسهمت لجنة القانون الدولي بالأمم المتحدة في بلورة قواعد ومبادئ تهدف إلى حماية الأشخاص في حالات الكوارث، من خلال مشروعات مواد تُعد أساساً لاتفاقية دولية مستقبلية في هذا المجال (صفصاف، 2021، ص. 105-110).

2. الاستنتاجات:

في ضوء ما تم عرضه وتحليله في الإطار النظري، وما تناولته الدراسة من أبعاد تشريعية ووطنية ودولية، أمكن التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات العلمية على النحو الآتي:

- 1- أثبتت الدراسة أن الكوارث، سواء كانت طبيعية أو بشرية المنشأ، لم تعد أحداثاً استثنائية عابرة، بل أصبحت ظاهرة متكررة تفرض تحديات قانونية وإنسانية متزايدة، الأمر الذي يستوجب وجود أطر تشريعية خاصة ومتكاملة لحماية حقوق الناجين.
- 2- تبين أن حماية حقوق الناجين من الكوارث تمثل امتداداً مباشراً لمبادئ حقوق الإنسان، وبخاصة الحق في الحياة، والكرامة الإنسانية، والأمن الصحي والاجتماعي، وهو ما يجعل من تدخل الدولة التزاماً قانونياً لا مجرد خيار سياسي أو إداري.
- 3- كشفت الدراسة أن فعالية حماية حقوق الناجين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى كفاءة تطبيق القوانين، وليس فقط بوجودها، حيث أظهرت بعض التجارب التشريعية فجوة واضحة بين النص القانوني والتطبيق العملي.
- 4- أظهرت النتائج أن الاتجاهات التشريعية الحديثة تميل إلى الانتقال من منطق إدارة الكارثة بعد وقوعها إلى منطق الوقاية الاستباقية والحد من المخاطر، مع إدماج حماية الناجين ضمن سياسات التنمية المستدامة.
- 5- بينت الدراسة أن المسؤولية القانونية للدولة عن تعويض المتضررين من الكوارث تستند إلى أسس دستورية واجتماعية، خاصة في حالات الكوارث العامة التي يتعذر فيها تحديد المسؤول المباشر عن الضرر.
- 6- تبين أن نظم التأمين ضد الكوارث تشكل آلية مساندة مهمة في حماية الحقوق المالية والاقتصادية للناجين، إلا أن فعاليتها تظل مرهونة بوجود تنظيم تشريعي يضمن العدالة، ويمنع التمييز، ويكفل شمول التغطية التأمينية.
- 7- أكدت الدراسة أن التكامل بين الأطر القانونية الوطنية والقانون الدولي يُعد عنصراً أساسياً في تعزيز حماية الناجين، لاسيما في ظل الكوارث العابرة للحدود، مثل الأوبئة والتغيرات المناخية.
- 8- أظهرت النتائج أن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني يشكلان معاً إطاراً مرجعياً مهماً لحماية الأشخاص في حالات الكوارث، إلا أن هذا الإطار لا يزال بحاجة إلى تقنين دولي أكثر إلزاماً.
- 9- تبين أن ضعف التنسيق المؤسسي، وتعدد الجهات المعنية بإدارة الكوارث، قد يؤثر سلباً على ضمان حقوق الناجين، خاصة في مراحل ما بعد الكارثة المتعلقة بالتعويض وإعادة التأهيل.
- 10- خلصت الدراسة إلى أن تعزيز حماية حقوق الناجين من الكوارث يتطلب إرادة تشريعية واضحة، وتحديثاً مستمراً للقوانين، وربطاً فعلياً بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع العملي.

خلصت هذه الدراسة إلى أن حماية حقوق الناجين من الكوارث لم تعد مسألة إنسانية أو إغائية فحسب، بل أصبحت قضية قانونية وتنموية ذات أبعاد وطنية ودولية متشابكة، تتطلب مقارنة تشريعية شاملة تقوم على الوقاية والاستعداد المسبق، إلى جانب الاستجابة الفعالة والتعافي المستدام. وقد بيّن البحث أن وجود النصوص القانونية، رغم أهميته، لا يحقق الغاية المرجوة ما لم يقترن بتطبيق فعال، وتنسيق مؤسسي محكم، وإرادة سياسية وتشريعية واضحة.

كما أظهرت الدراسة أن التطورات الحديثة في التشريعات الوطنية والدولية تعكس وعيًا متزايدًا بأهمية إدماج حماية حقوق الناجين ضمن سياسات التنمية المستدامة، وتعزيز دور الدولة في مجال التعويض والتأمين وإعادة التأهيل، بما يضمن صون الكرامة الإنسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية. وأكدت النتائج أن التكامل بين القانون الوطني والقانون الدولي يشكل ركيزة أساسية لمواجهة التحديات القانونية الناشئة عن الكوارث، خاصة في ظل تزايد المخاطر العابرة للحدود.

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يتضح أن تعزيز حماية حقوق الناجين يستلزم تحديث المنظومة التشريعية باستمرار، وتطوير آليات التنفيذ والرقابة، وتفعيل دور المؤسسات المعنية، إلى جانب إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في منظومة إدارة الكوارث. كما تبرز الحاجة إلى دعم البحث العلمي والتكوين المتخصص في هذا المجال، بما يساهم في بناء سياسات قانونية أكثر كفاءة واستجابة للواقع.

وعليه، فإن هذه الدراسة تمثل إسهامًا علميًا في إبراز أهمية البعد القانوني في إدارة الكوارث، وتدعو إلى اعتماد رؤية استراتيجية شاملة تجعل من حماية حقوق الناجين محورًا أساسيًا في السياسات التشريعية والتنموية، بما يعزز قدرة المجتمعات على الصمود والتعافي، ويضمن مستقبلًا أكثر أمنًا واستقرارًا.

توصيات البحث:

في ضوء ما خلصت إليه الدراسة من استنتاجات، وبالاستناد إلى التحليل التشريعي للإطار الوطني والدولي لحماية حقوق الناجين من الكوارث، توصي الدراسة بما يأتي:

أولاً: توصيات تشريعية:

- ضرورة سنّ أو تحديث التشريعات الوطنية الخاصة بإدارة الكوارث، بحيث تتضمن نصوصًا صريحة تكفل حماية حقوق الناجين، خاصة فيما يتعلق بالحقوق في التعويض، والرعاية الصحية، والسكن المؤقت، والدعم النفسي والاجتماعي.
- إدماج مبادئ الوقاية من الكوارث والحد من المخاطر ضمن القوانين الوطنية، مع الانتقال من منطق التدخل اللاحق إلى منطق الحماية الاستباقية، وربط ذلك بخطة التنمية المستدامة.
- النص صراحة في القوانين على التزام الدولة بتحمل المسؤولية القانونية عن تعويض المتضررين في حالات الكوارث العامة، حتى في غياب الخطأ، استنادًا إلى مبدأ التضامن الاجتماعي.
- توحيد المفاهيم القانونية المتعلقة بالكوارث والناجين منها داخل التشريعات الوطنية، بما يمنع التضارب في التفسير والتطبيق بين الجهات المختصة.

آثر تطبيق القوانين في حماية حقوق الناجين من الكوارث دراسة تحليلية للإطار التشريعي

دانه فالح رشيد السلمي

ثانياً: توصيات مؤسسية وإدارية:

- إنشاء أو تفعيل هيئات وطنية متخصصة لإدارة الكوارث، تتمتع بالاستقلال الإداري والتنسيق الفعال بين الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بحماية حقوق الناجين.
- تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بما يضمن سرعة الفصل في منازعات التعويض المرتبطة بالكوارث.
- إعداد قواعد بيانات وطنية للناجين من الكوارث، تضمن حصر المتضررين بدقة، وتيسير تقديم المساعدات والتعويضات دون تأخير أو تمييز.
- دعم برامج التدريب وبناء القدرات للعاملين في مجال إدارة الكوارث، خاصة في الجوانب القانونية وحقوق الإنسان.

ثالثاً: توصيات مالية وتأمينية:

- تطوير نظم التأمين ضد الكوارث الطبيعية والبشرية، مع تشجيع التأمين الإلزامي أو المدعوم للفئات الأكثر عرضة للمخاطر.
- إنشاء صناديق وطنية خاصة لتعويض ضحايا الكوارث، تُمول من الموازنة العامة، والتبرعات، والمساهمات التأمينية، بما يضمن الاستجابة السريعة بعد وقوع الكارثة.
- تعزيز دور المسؤولية الاجتماعية لقطاع التأمين في دعم المتضررين، وربط ذلك بإطار تشريعي يحقق العدالة والشفافية.

رابعاً: توصيات دولية وتعاونية:

- دعم الجهود الدولية الرامية إلى إقرار اتفاقية دولية ملزمة لحماية الأشخاص في حالات الكوارث، تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في تبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بإدارة الكوارث وحماية حقوق الناجين، خاصة في الكوارث العابرة للحدود.
- تشجيع الدول على مواءمة تشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية المعتمدة في مجال حماية حقوق الناجين من الكوارث.

خامساً: توصيات بحثية مستقبلية:

- إجراء دراسات مقارنة بين النظم القانونية العربية والدولية في مجال حماية حقوق الناجين من الكوارث، لبيان أفضل الممارسات التشريعية.
- توجيه البحوث المستقبلية لدراسة الأثر الفعلي لتطبيق القوانين على واقع الناجين من الكوارث، من منظور قانوني واجتماعي واقتصادي متكامل.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 1- أسياخ، سمير، & بن هلال، ندير. (2025): مستجدات قانون الوقاية من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة لسنة 2024. مجلة الفكر القانوني والسياسي، 9(2)، 990-1004.
- 2- عبد اللطيف، محمد محمد. (2004): أحكام تأمين الكوارث الطبيعية في القانون الإداري. مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، (2)، 123-140.
- 3- العناني، إبراهيم محمد. (2006): نحو قانون دولي لمواجهة الكوارث. المجلة القانونية الاقتصادية، (19)، 10-33.
- 4- العنزي، عبد الكريم ربيع. (2021): مدى التزام الدولة بتعويض الأضرار الناجمة عن الكوارث العامة: جائحة فيروس كورونا المستجد أنموذجاً - دراسة وصفية تحليلية في القانون الكويتي. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، 9(34)، 135-206. <https://doi.org/10.54032/2203-009-034-005>
- 5- القضاة، حسن صالح، السبحي، نزار عبد الحفي، & حواري، مشاعل أحمد. (2023): التغيرات الاستراتيجية المتبناة في المركز الوطني السعودي لإدارة الأزمات والكوارث الصحية بعد جائحة كوفيد-19. مجلة العلوم القانونية والإدارية والاقتصادية (JEALS)، (11)7، 68-80.
- 6- سالم، عابد، & بلهاسمي، أمينة. (2025): تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر في ظل المسؤولية الاجتماعية. مجلة المالية والأسواق، 12(1)، 102-122.
- 7- صفصاف، فاطمة الزهراء. (2021): حماية الأشخاص من الكوارث في القانون الدولي. المجلة الدولية للقانون، 10(3)، 95-128. <https://doi.org/10.29117/irl.2021.0191>
- 8- الطشاني، محمد علي حسن، & مسعود، سميرة علي. (2025): الأعاصير والكوارث الطبيعية في القانون الدولي من حيث حماية الأشخاص والمساعدات الإنسانية. مجلة دراسات قانونية، (31)، 28-58.

المراجع باللغات الأجنبية:

- 9- Alexander, D. (2016). Disaster law: The role of legal systems in emergency management. *Disaster Prevention and Management*, 25(4), 457-469. <https://doi.org/10.1108/DPM-02-2016-0021>.
- 10- Carpenter, A. (2018). Disaster law and the protection of vulnerable groups. *International Journal of Disaster Risk Reduction*, 27, 367-375. <https://doi.org/10.1016/j.ijdr.2017.11.006>.
- 11- Faure, M., & Hartlief, T. (2003). *Financial compensation for victims of catastrophes*. Springer. <https://doi.org/10.1007/978-3-662-06177-1>
- 12- International Law Commission. (2016). Draft articles on the protection of persons in the event of disasters, with commentaries. United Nations. https://legal.un.org/ilc/texts/instruments/english/commentaries/6_3_2016.pdf
- 13- McLean, J., & McMillan, J. (2017). State liability and disaster compensation mechanisms. *Journal of Environmental Law*, 29(3), 433-456. <https://doi.org/10.1093/jel/eqx017>
- 14- Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. (2018). *Human rights and disaster risk reduction*. United Nations. <https://www.ohchr.org/en/documents/tools-and-resources/human-rights-and-disaster-risk-reduction>
- 15- Tierney, K. (2014). *The social roots of risk: Producing disasters, promoting resilience*. Stanford University Press.
- 16- United Nations Office for Disaster Risk Reduction. (2015). *Sendai framework for disaster risk reduction 2015-2030*. United Nations. <https://www.undrr.org/publication/sendai-framework-disaster-risk-reduction-2015-2030>